

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصول : ما يقع ببعض تطليقة .

الفصل الثاني : إذا طلقها نصف تطليقة أو جزءا منها وإن قل فإنه يقع بها طلقة كاملة في قول عامة أهل العلم إلا داود قال : لا تطلق بذلك قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أنها تطلق بذلك منهم الشعبي و الحارث العكلي و الزهري و قتادة و الشافعي وأصحاب الرأي و أبو عبيد قال أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز و الثوري وأهل العراق وذلك لأن ذكر بعض ما لا يتبع ذكر لجميعه كما لو قال نصفك طالق .

فصل : فإن قال أنت طالق نصفي طلقة وقعت طلقة لأن نصفي الشيء كله وإن قال ثلاثة أنصاف طلقة طلقت طلقتين لأن ثلاثة أنصاف طلقة ونصف فكملة النصف فصارا طلقتين وهذا وجه لأصحاب الشافعي ولهم وجه آخر أنها لا تطلق إلا واحدة لأنه جعل الأنصاف من طلقة واحدة فيسقط ما ليس منها وتقع طلقة ولا يصح لأن إسقاط الطلاق الموقع من الأهل في المحل لا سبيل إليه وإنما الإضافة إلى الطلقة الواحدة غير صحيح فلفت الإضافة .

وإن قال أنت طالق نصف طلقتين طلقت واحدة لأن نصف الطلقتين طلقة وذكر أصحاب الشافعي وجهها آخر أنه يقع طلقتان لأن اللفظ يقتضي النصف من كل واحدة منهما ثم يكمل وما ذكرناه أولى لأن التنصيف يتحقق به وفيه عمل باليقين وإلغاء الشك وإيقاع ما أوقعه من غير زيادة فكان أولى وإن قال أنت طالق نصفي طلقتين وقعت طلقتان لأن نصفي الشيء جميعه فهو كما لو قال أنت طالق طلقتين وإن قال أنت طالق نصف ثلاث طلقات طلقت طلقتين لأن نصفها طلقة ونصف ثم يكمل النصف فتصير طلقتين .

فصل : وإن قال أنت طالق نصف وثلاث وسدس طلقة وقعت طلقة لأنها أجزاء الطلقة ولو قال : أنت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فقال أصحابنا : يقع ثلاث لأنه عطف جزءا من طلقة على جزء من طلقة فظاهره أنها طلقات متغايرة ولأنها لو كانت الثانية هي الأولى لجاء بها بلام التعريف فقال ثلث الطلقة وسدس الطلقة فإن أهل العربية قالوا إذا ذكر لفظ ثم أعيد منكرًا فالثاني غير الأول وإن أعيد معرfa بالألف واللام فالثاني هو الأول كقوله تعالى : { إن مع العسر يسرا * إن مع العسر يسرا } فالعسر الثاني هو الأول لإعادته معرfa واليسر الثاني غير الأول لإعادته منكرًا ولهذا قيل لن يغلب عسر يسرين وقيل لو أراد بالثانية الأولى لذكرها بالضمير لأنه الأولى .

وإن قال أنت طالق نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة طلقت طلقة لأنه لم يعطف بواو العطف فيدل على أن هذه الأجزاء من طلقة غير متغايرة ولأنه يكون الثاني ههنا بدلا من الأول والثالث من

الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه فلم يقتض المغايرة وعلى هذا التعليل لو قال أنت طالق طلبة نصف طلبة أو طلبة طلبة لم تطلق إلا طلبة فإن قال أنت طالق نصفاً وثلاثاً وسدساً لم يقع إلا طلبة لأن هذه أجزاء طلبة إلا أن يريد من كل طلبة جزءاً فتطلق ثلاثاً .

ولو قال أنت طالق نصفاً وثلاثاً وربعاً طلقت طلقتين لأنه يزيد على الطلبة نصف سدس ثم يكمل وإن أراد من كل طلبة جزءاً طلقت ثلاثاً وإن قال أنت طلبة أو أنت نصف طلبة أو أنت نصف طلبة ثلث طلبة سدس طلبة أو أنت نصف طالق وقع بها طلبة بناء على قولنا في أنت الطلاق أنه صريح في الطلاق وههنا مثله .

فصل : فإن قال لأربع نسوة له أوقعت بينكن طلبة طلقت كل واحدة منهن طلبة كذلك قال الحسن و الشافعي و ابن القاسم و أبو عبيد وأصحاب الرأي لأن اللفظ اقتضى قسمها بينهن لكل واحدة ربعها ثم تكملت وإن قال بينكن طلبة فكذلك نص عليه أحمد لأن معناه أوقعت بينكن طلبة وإن قال أوقعت بينكن طلقتين وقع بكل واحدة طلبة ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة و الشافعي وقال أبو بكر و القاضي : تطلق كل واحدة طلقتين ويروى عن أحمد ما يدل عليه فإنه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن ثلاث تطليقات ما أرى إلا قد بن منه لإننا إذا قسمنا كل طلبة بينهن حصل لكل واحدة جزءان من طلقتين ثم تكمل والأول أولى لأنه لو قال أنت طالق نصف طلقتين طلقت واحدة ويكمل نصيبها من الطلاق في واحدة فيكون لكل واحدة نصف ثم يكمل طلبة واحدة وإنما يقسم بالأجزاء مع الاختلاف كالنصف ونحوها من المختلفات أما الجمل المتساوية من جنس كالنقود فإنما تقسم برؤوسها ويكمل نصيب كل واحد من واحد كأربعة لهم درهمان صحيحان فإنه يجعل لكل واحد نصف من درهم واحد والطلقات لا اختلاف فيها ولأن فيما ذكرناه أخذاً باليقين فكان أولى من إيقاع طلبة زائدة بالشك فإن أراد قسمة كل طلبة بينهن فهو على ما قال أبو بكر وإن قال أوقعت بينكن ثلاث طلقات أو أربع طلقات فعلى قولنا تطلق كل واحدة طلبة وعلى قولهما يطلقن ثلاثاً ثلاثاً وإن قال أوقعت بينكن خمس طلقات وقع بكل واحدة طلقتان كذلك قال الحسن و قتادة و الشافعي و أبو ثور وأصحاب الرأي لأن نصيب كل واحدة طلبة ورابع ثم تكمل وكذلك إن قال ستاً أو سبعة أو ثمانية وإن قال أوقعت بينكن تسعاً يطلقن ثلاثاً ثلاثاً .

فصل : فإن قال أوقعت بينكن طلبة و طلبة و طلبة وقع بكل واحدة منهن ثلاث لأنه لما عطف وجب قسم كل طلبة على حدتها ويستوي في ذلك المدخول بها وغيرها في قياس المذهب لأن الواو لا تقتضي ترتيباً وإن قال أوقعت بينكن نصف طلبة وثلث طلبة وسدس طلبة فكذلك لأن هذا يقتضي وقوع ثلاث على ما قدمنا وإن قال أوقعت بينكن طلبة فطلبة فطلبة أو طلبة ثم طلبة ثم طلبة أو أوقعت بينكن طلبة وأوقعت بينكن طلبة وأوقعت بينكن طلبة ثلاثاً إلا التي لم يدخل بها فإنها لا تطلق إلا واحدة لأنها بانت بالأولى فلم يحلقها ما بعدها .

فصل : فإن قال لنسائه أنتن طوالق ثلاثا أو طلقتن ثلاثا طلقن ثلاثا ثلاثا نص عليه أحمد لأن قوله طلقتن يقتضي تطليق كل واحدة منهن وتعميمهن به ثم وصف ما عمهن به من الطلاق بأنه ثلاث فصار لكل واحدة ثلاث بخلاف قوله أوقعت بينكن ثلاثا فإنه يقتضي قسمة الثلاث عليهن لكل واحدة منهن جزء منها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطليقة